الضمير

٥٤ ـ فَما لِذي غَيْبَةٍ اوْ حُضورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ[١]

يُشيرُ إلى أنَّ الضَّميرَ[2] : ما دَلَّ على غَيْبَةٍ، كـ«هو»، أو حُضورٍ، وهو قسمان: أحدهما: ضميرُ المخاطَبِ، نحو: «أنْتَ»، والثاني: ضميرُ المتكلِّم، نحو: «أنا».

٥٥ ـ وذو اتِّصالٍ مِنْهُ مالاَ يُبْتَدا وَلا يَلي إلَّا اخْتِياراً أَبَدا[٣]

---

(١) «فما» اسم موصول مفعول به أول لسمِّ، مبني على السكون في محل نصب «لذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وذي مضاف، و«غيبة» مضاف إليه «أو» عاطفة «حضور» معطوف على غيبة «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سمِّ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم، وهو المفعول الثاني لسم.

(2) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ١٨٥: أعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب السالم عن الإبهام.

والضميرُ هو اصطلاح البصريين، ويسمونه أيضاً المُضمَرَ، والكوفيون يسمونه الكناية والمكني. «توضيح المقاصد» ١/ ٣٥٩.

(٣) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يبتدا» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور، فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن في قوله: «يبتدا» ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلي»، «اختياراً» منصوب على نزع الخافض، أي: في الاختيار «أبداً» ظرف زمان متعلق بـ«يلي».

٥٦ ـ كالياءِ والكافِ مِنِ «ابْني أَكْرَمَكْ» والياءِ والها مِنْ «سَلِيهِ ما مَلَكْ»[١]

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل، فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدأ به، كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوِه[2]، ولا يقع بعد «إلَّا» في الاختيار[٣]، فلا يقال: ما أكْرَمْتُ إلَّاكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش١٣ ـ أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ[٤]

---

(١) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابني» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني، والكاف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني «والياء والها» معطوفان على الياء السابقة «من» حرفٌ جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أي: والياء والهاء حال كونهما من قولك. . . إلخ «سليه» سلي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلي «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أي: سليه الذي ملكه.

(2) عدّد المرادي ١/ ٣٦١ الضمائر المتصلة وعدّها فبلغت معه ستةً وثلاثين ضميراً متصلاً، قال: والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو «تفعلين يا هندُ» على مذهب سيبويه. وهو في «الكتاب» ١/ ٢٠.

(٣) أجاز جماعة ـ منهم ابن الأنباري ـ وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما.

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و«الفئة» الجماعة، و«البغي» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجئ إلى ربِّ العرش وأتحصَّن بحِماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدودَ النَّصَفة؛ فليس لي مُعين ولا وَزَرٌ سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، وربِّ مضاف، و«العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محلِّ جرٍّ صفة لفئة «عليَّ» جار ومجرور متعلِّق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضمِّ في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

=

وقوله: [البسيط]

ش١٤ ـ وَما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ... أَلَّا يُـــجـــاوِرَنـــا إلَّاكِ دَيَّـــارُ(١)

= الشاهد فيه: قوله: «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هوَّن هذا الشذوذَ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذَّر الإتيان به، وشيء آخر يسهِّل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بـ«غير» هنا، لَوجبَ أن تقول: «غيره» فتأتي بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنًى واحد.

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يُروى في مكانه: «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفي، كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تُستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى مَنفيَّة، وذلك كما في قول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لَـقَـدْ بَـالَـيْـتُ مَـظْـعَـنَ أُمِّ أوفَـى ... وَلَـكِـنْ أُمُّ أوفَـى لا تُـبَـالِـي

و«ديَّار» معناه: أحد، ولا يُستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديَّار، وما في الدار دَيُّور، تريد: ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد: لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلْهم وأفنِهم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يُرغَب في جِوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: «**وما**» نافية «**نبالي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «**إذا**» ظرف متضمِّن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**كنت**» كان الناقصة واسمها «**جارتنا**» جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف، ونا مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «**أن**» مصدرية «**لا**» نافية «**يجاورنا**» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «**إلاك**» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محلِّ نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «**ديار**» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، أي: وما نبالي عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه: «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا؟! ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، =

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ وَلَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[(١)]

المضمراتُ كلُّها مبنيةٌ، لشبهها بالحروف في الجمود[(٢)]؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا

= والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقال صاحب «اللُّبّ»: رواية البصريين:

أَلَّا يُجَاوِرِنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطَّن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتي «البنا» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلًا بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) قد عرفت ـ فيما مضى أولَ باب المعرب والمبني ـ أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًا، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثرَ من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سمَّاه بالشبه الجمودي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنَّى ولا تصغَّر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغٌ وُضعت من أوَّل الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنَّى والجمع طارئةً عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتَّةَ إلى شيء، وهو المرجع في ضمير الغائب، وقرينة التكلُّم أو الخطاب في ضمير الحاضر. وأشبهته في وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب، فأنْتَ ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل في غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يُجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبينَ موقعه، فأشبه الحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص٢٧ ـ ٣٠).

تُجْمَعُ، وإذا ثَبَتَ أنها مبنيَّةٌ، **فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنَّصبُ**، وهو: كلُّ ضميرِ نَصْبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ، نحو: «أكْرَمْتُكَ» و«مَرَرْتُ بِكَ» و«إنَّهُ» و«لَه»، فالكافُ في «أكرمتُكَ» في موضع نصبٍ، وفي «بِكَ» في موضع جرٍّ، والهاءُ في «إنَّه» في موضع نصب، وفي «لَهُ» في موضع جرٍّ.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنَّصبُ والجرُّ، وهو «نا» وأشارَ إليه بقوله:

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ «نا» صَلَحْ كاعْرِفْ بِنا فَإنَّنا نِلْنا المِنَحْ[(١)]

أي: صَلَحَ لفظُ «نا» للرفع، نحو: «نِلْنا»، وللنَّصب، نحو: «فإنَّنا»، وللجرِّ، نحو: «بِنا».

ومما يُستعمل للرفعِ والنَّصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفع نحو «اضْربي» ومثالُ النصب نحو «أكْرَمَني» ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بي».

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ» فمثالُ الرفع: «هُمْ قائمون»، ومثالُ النصب: «أكْرَمْتُهُم»، ومثالُ الجرِّ: «لَهُمْ».

وإنما لم يَذْكرِ المصنِّفُ «الياء» و«هم»؛ لأنهما لا يُشْبِهانِ «نا» من كلِّ وجه؛ لأنَّ «نا» تكونُ للرفع والنَّصبِ والجرِّ والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنَّصب والجرِّ وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحدٍ في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ[(٢)]، وفي حالتي النَّصب والجرِّ للمتكلِّم، وكذلك «هم»؛ لأنها ـ وإن كانت بمعنى

(١) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتي «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك. . . إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

(٢) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء في نحو «اضربي» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

واحد في الأحوال الثلاثة ـ فلَيْستْ مِثْلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصلٌ.

٥٩ ـ وَأَلِفٌ والواوُ والنُّونُ لِما غابَ وَغَيْرِهِ كَقاما واعْلَما[١]

الألف والواو والنونُ من ضمائر الرفع المتصلة، وتكونُ للغائب وللمخاطَبِ، فمثالُ الغائبِ: «الزَّيْدانِ قاما» و«الزَّيْدونَ قاموا» و«الهِنْداتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَما» و«اعْلَمْنَ»، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنِّفِ: «وغيرِه» المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليس هذا بجيِّد؛ لأنَّ هذه الثلاثَةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلاً، بل إنما تكونُ للغائب أو المخاطَبِ، كما مثَّلْنا.

٦٠ ـ وَمِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ[٢]

ينقسمُ الضميرُ إلى مُستَترٍ وبارزٍ[٣]، والمستتر إلى واجبِ الاستتار وجائزِه؛ والمراد

---

(١) «ألف» مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

(٢) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضي؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغتبط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٣) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة في اللفظ حقيقة، نحو التاء والهاء في: أكرمته، والياءِ في: ابني، أو حكمًا، كالضمير المتصل المحذوفِ من اللفظ جوازًا في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية، لأن الصِّلة لابدَّ لها من عائد يربطها بالموصول. =

بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهِرُ، والمرادُ بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ: كـ«افْعَلْ»، التقدير: «أنت»، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر، فلا تقول: «افْعَلْ زَيْدٌ»، فأما «افْعَلْ أنْتَ» فـ«أنت» تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لـ«افْعَلْ»، لصحَّة الاستغناء عنه، فتقول: افْعَلْ، فإن كان الأمر لواحدةٍ، أو لاثنين، أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «اضْرِبي» و«اضْرِبا» و«اضْرِبوا» و«اضْرِبْنَ».

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله الهمزة، نحو: «أوافِقُ» والتقدير: «أنا»، فإن قلْتَ: «أوافقُ أنا» كان «أنا» تأكيداً للضَّميرِ المستَتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو: «نَغْتَبِطُ» أي: «نحن».

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله التاءُ لخطاب الواحِدِ، نحو: «تَشْكُرُ» أي: «أنت»، فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة، بَرَزَ الضمير، نحو: «أنْتِ تَفْعَلينَ» و«أنْتما تَفْعَلَانِ» و«أَنْتُمْ تَفْعَلونَ» و«أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ».

= **ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين**: **الأول**: المذكور، **والثاني**: المحذوف.

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين: **الأول**: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

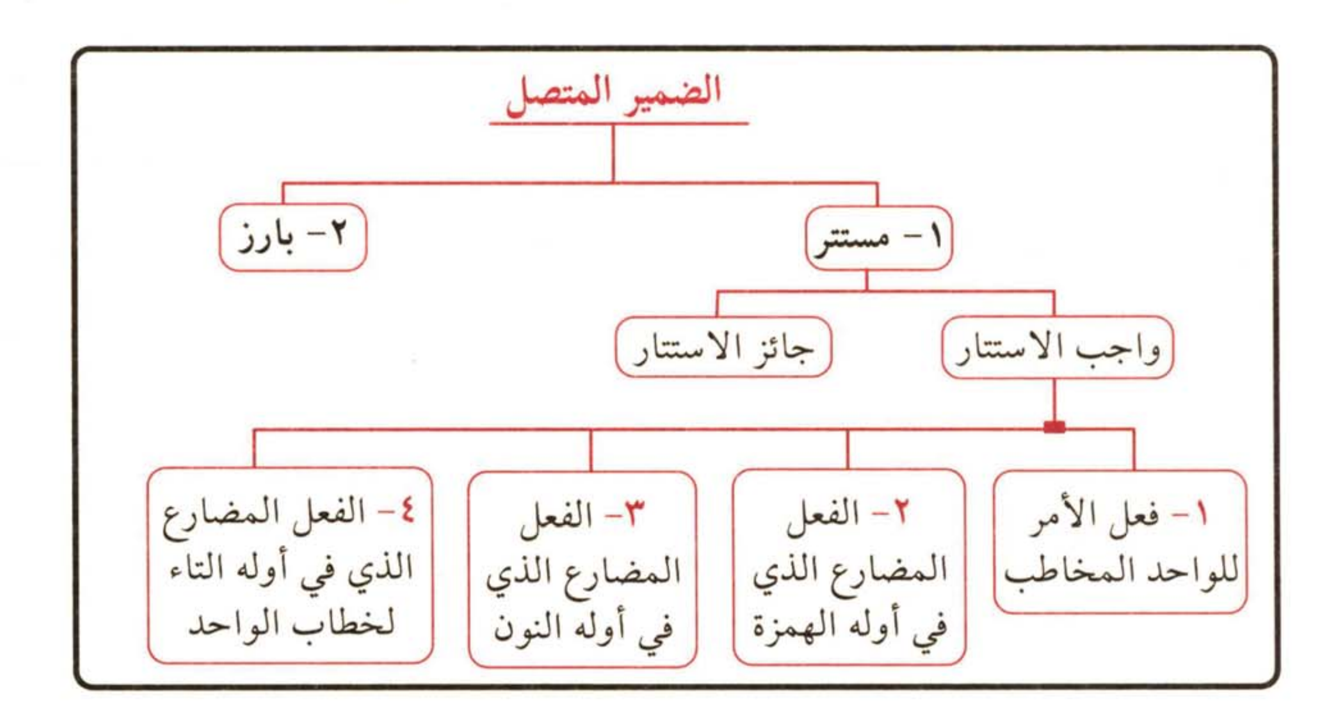
والوجه الثاني: أن الاستتار يختصُّ بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف، فكثيرًا ما يقعُ في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقعُ في العُمُد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليَشكُري في وصف امرئ يُضمر بُغضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَو يفقِدُني ... لَبدَا مِنهُ ذُبابٌ فَنَبَع

يريد: هو مستسر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن، ومثل ذلك أكثر من أن يحصَى في كلام العرب.

هذا(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضَّميرِ.

ومثال جائز الاستتار: «زَيْدٌ يَقومُ»، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ، فتقول: «زيد يقوم أبوه»، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسنِدَ إلى غائبٍ أو غائبة، نحو: «هِنْدٌ تَقومُ»، وما كان بمعناه، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ»، أي: «هو».



(١) **وبقيت مواضعُ أخرى يجب فيها استتارُ الضمير**: **الأول**: اسم فعل الأمر، نحو: صه، ونزال. ذكره في «التسهيل». **والثاني**: اسم فعل المضارع، نحو: أف وأوه. ذكره أبو حيان. **والثالث**: فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ محمدًا! **والرابع**: أفعل التفضيل، نحو: محمد أفضل من علي. **والخامس**: أفعال الاستثناء، نحو: قاموا ما خلا عليًّا، أو ما عدا بكرًا، أو لا يكون محمدًا. زادها ابن هشام في «التوضيح» تَبَعًا لابن مالك في باب الاستثناء من «التسهيل» وهو حق. **السادس**: المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].
وأما مرفوع الصفة الجارية على مَن هي له، فجائز الاستتار قطعًا، وذلك نحو: «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر: «زيد قائم أبوه»، وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار، وهو صحيح. وكذلك مرفوع نعم وبئس، نحو: «نعم رجلاً أبو بكر، وبئست امرأة هند»؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر: «نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند».
=

٦١ ـ وَذو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنا هُو وَأَنْتَ والفُروعُ لاَ تَشْتَبِهُ[١]

تقدَّم أنَّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارزٍ، وسبق الكلام في المستتر، والبارزُ ينقسم إلى: مُتَّصلٍ، ومنفصلٍ، فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلامُ في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنِّف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «**أَنا**» للمتكلم وَحْدَه، و«**نَحْنُ**» للمتكلِّم المُشارَكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه، و«**أَنْتَ**» للمُخاطَبِ، و«**أَنْتِ**» للمخاطَبةِ، و«**أَنْتُما**» للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و«**أَنْتُمْ**» للمخاطَبينَ، و«**أَنْتُنَّ**» للمخاطَبات، و«**هو**» للغائب، و«**هيَ**» للغائبة، و«**هُما**» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«**هُمْ**» للغائِبينَ، و«**هُنَّ**» للغائبات[2].

(1) «**وذو**» مبتدأ، وذو مضاف، و«**ارتفاع**» مضاف إليه «**وانفصال**» معطوف على ارتفاع «**أنا**» خبر المبتدأ «**هو، وأنت**» معطوفان على أنا «**والفروع**» مبتدأ «**لا**» نافية «**تشتبه**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الفروع».

(2) ذكر في «البهجة المرضية» ص٦٤ أن هذه المجموعة قد تُستَعْمَلُ مجرورةً كقولك: «أنا كأنتَ» وأشباهه، وقد تُستعمل منصوبةً كقولك: «ضربتُك أنتَ» ونحْوها.